

حول الصيغ ورد اللفظ في اللغة العربية

د. أحمد مصطفى عفيفي

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

لا نستطيع القول بأن كل كلمات لغتنا العربية تحتوي على معانٍ حديثة ، فبعض الكلمات تحتوي على حدث ، ويكون الحدث جزءاً مهماً من دلالتها مثل الأفعال المتصرفة الماضي والمضارع والأمر (كتب - يكتب - اكتب) وكذلك المشتقات اسم الفاعل (كاتب) اسم المفعول (مكتوب) الصفة المشبهة (كريم) الخ ، بل إن هناك بعض الكلمات يكون كل دلالتها الحدث مثل المصدر واسم المصدر كما في (التكلم والكلام) (المعاشرة والعشرة) . وهذه الكلمات ذات صلة وثيقة بالحدث ، فهو جزء مهم من معنى الكلمة يظهر ذلك في تعريف النحاة لكل منها :

— فالفعل : ما دل على حدث مقترن بزمن .

— واسم الفاعل : ذلك الوصف الدال على من قام بالحدث (الفعل) .

— واسم المفعول : ذلك الوصف الدال على من وقع عليه الحدث (الفعل) .

— والصفة المشبهة وهي الوصف الدال على ثبوت الحدث لصاحبه ثبوتاً عاماً على سبيل الاستمرار والدوام .

وهناك بعض الصيغ تحمل الحدث وترتبط به ارتباطاً قوياً ويكون للحدث فيها طبيعة خاصة ، هذه الصيغ هي :

١ - صيغة اسم الفاعل :

وهي صيغة اسمية تدل على الحدث مع انفعال وقوة في الدلالة عليه مثل : صه مه عليكم أنفسكم دونك الحقيقة المرة - أف -

وى - أوه - هيهات - شتان • فهذه الكلمات على تنوع زمن حدثها فهي تدل على الحدث بقوة وانفعال ولهذا فلاحظ أن اسم الفعل الأمر تكثر ألفاظه عن مثيليه اسم الفعل المضارع والماضى ، وذلك لارتباط الانفعال بالخطاب المباشر والأمر للمخاطب غالبا •

٢ - التعجب :

والتعجب - بصيغتيه - يدل على حدث افعلت به النفس •
فالتعجب كما عرفه الدماميني « افعلال يحدث في النفس عند الشعور يأمر يجهل سببه »^(١) أو هو كما قال الصبان في حاشيته « استعظام فعل فاعل ظاهر المزية »^(٢) وما هذا الفعل الا الحدث • أو هو كما قال البعض « شعور داخلي تنفعل به النفس حين تستعظم أمرا نادرا أو لا مثيل له مجهول الحقيقة أو خفى السبب »^(٣) وما الأمر النادر هذا الا الحدث الذى افعلت به النفس واستعظمته فأصدرت هذه الجملة للتعبير عن هذا الانفعال • وذلك كما لو قلنا : ما أعظم الله : ابن مطلق العظمة (حدث) ثبت لله من خلال آيات وعلامات ودلائل معينة ، وكذلك حينما نقول : ما أقدر الله على تسيير الكون ، أى مطلق القدرة لله على تسيير الكون • والتعجب انما يحدث لسببين :

١ - جهل سبب وقوع هذا الحدث الذى افعلت النفس به •

٢ - تعظيم أمر هذا الحدث وتفخيمه لعدم معرفة فاعل الحدث أو لغرابته ودهشة النفس به •

ولهذا نجد أن فاعل الحدث الذى أثار الدهشة غير موجود دائما فى الجملة بل هو محذوف حذفًا واجبا • فحينما أقول :

— ما أجمل القساة —

(١) حاشية الصبان ج ١ ص ١٦

(٢) المرجع السابق نفسه •

(٣) النحو الوافى ج ٣ ص ٣٣٩

إنما تعنى هذه الجملة التعجب من جمال الفتاة ، وهو حدث لا ندري سره هل الذى جعلها هو حسن وجهها أو حسن خلقها أم حلاوة حديثها ؟ ... الخ ويمكن أن يكون كل ذلك سببا فى جمالها .

وهنا يمكن أن يكون الفاعل أكثر من شخص لاختلاف السبب ، الى حد أن الفتاة يمكن أن تكون مشتركة فى الفاعلية مع عناصر خارجية ، ولهذا يترك الفاعل مجهولا . ومن أجل ذلك قال النحاة : ابن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء عظيم ، وهذا الشيء غير محدد يترك لخيال القارىء .

٣ - أفعل التفضيل :

وصيغة التفضيل من الصيغ التى تحتوى على حدث له طبيعته الخاصة ، فهو صيغة تدل على المشاركة والزيادة^(١) فى الحدث . أو - كما يقول البعض - انه (اسم مشتق على وزن أفعل يدل - فى الأغلب - على أن شيئين اشتركا فى معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه)^(٢) مثل :

- محمد أعدل من أخيه .

فالاثنان اشتركا فى العدل ، ولكن محمدا زاد عن أخيه فى اتصافه بهذا الحدث ، دل على ذلك كلمة أعدل ، فقد دلت أولا على مشاركة الاثنان فى اتصافهما بحدث واحد ، ثم دلت ثانيا على زيادة العدل عند أحدهما عن الآخر . وينبغى أن يعلم أن (أفعل) فى توجيهها للحدث تدل على « الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص » كما نقول الأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك^(٣) وذلك كما فى أجهل

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ٢٨٠

(٢) النحو الوافى ج ٣ ص ٣٩٥

(٣) شرح الأشمونى ج ٣ ص ٤٣

وأبخل • ويعنى ذلك عدم العلم وعدم الكرم ، فهو زيادة فى النقصان • ويكون هذا فى ايضاح المثالب ويطلق على ذلك تجاوزا « أفعل التفضيل » لأنه يبان لنقص لا لتفضيل ، وينبغى أن يعلم أن التفضيل - وكذلك التعجب - يكونان فى حدث قابل للتفاوت وليس شيئا خلقيا • يقول ابن يعيش عن منع التفضيل من « الألوان والعيوب » : « فأما الألوان والعيوب فان « الخليل » اعتل للمنع منه بأن الألوان والعيوب تجرى مجرى الخلق نحو اليد والرجل فكما لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجله لبعده عن الفعل ، فكذلك لا تقول ما أسوده ولا ما أعوره لأهما معان لازمة تجرى مجرى الخلق ، وكما لا يجوز ما أسوده ولا ما أعوره لا يجوز هذا أسود من هذا ولا هذا أعور » (١) •

والحق أن نص « ابن يعيش » نستطيع أن نخرج منه ببعض الدلالات المهمة وهى :

١ - أنه لا يمكن صياغة التفضيل من كلمة ليست (فعلا) أى لا تدل على حدث مثل : يد ، رجل ، وهذا دليل على أهمية الحدث بالنسبة لأفعل التفضيل ، اذ هو زيادة حدث فدل على أهمية الحدث بالنسبة لأفعل التفضيل •

٢ - أن المعانى اللازمة التى تجرى مجرى الخلق لا يجوز التعجب منها فلا يقال ما أسوده ولا ما أعوره لأن هذه الأشياء ثابتة فى الانسان أو فى الشيء هذا الشيء يظل متصفا بها غالبا ولهذا لا تعجب منها اذ لا يبحث عادة عن فاعلها لأنه معلوم فى غالب الأحوال والتعجب غالبا ما يكون مجهول الفاعل ، واذا منع التعجب منها فلا تفضيل فيها •

وينبغي ملاحظة أنه اذا جاز صياغة التعجب منها فانه لا يقصد ذلك الانفعال والدهشة فى صيغة التعجب ولا يقصد بها أيضا معنى المفاضلة ، بل يقصد بذلك الكثرة فقط . ولهذا أباح ابن يعيش أن تقول « هو أشد سمرة منه » ولا تقول : هو أسمر من فلان الا اذا أردت معنى المسامرة « وهو أقبح عورا » ولا تقول : هو أعور من هذا ، وكذلك الألوان ، لا تقول هو أحمر من هذا وأنت تريد الحمرة ، فان أردت معنى البلادة جاز ، ولا تقول هو أبيض من البياض فان وصفت طائرا بكثرة البيض جاز . وعلى ذلك فقس (١) .

١ - صيغ المبالغة :

يشير ابن هشام الى أنها أوزان « محولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير » (٢) وفى موضع آخر يذكر أنها « كلها تقتضى تكرار الفعل فلا يقال « ضراب لمن ضرب مرة واحدة » (٣) ويشير ابن يعيش الى هذا النوع من الكلمات قائلا : انه « يريد به ما أراد بفاعل من ايقاع الفعل (الحدث) الا أن فيه اخبارا بزيادة مبالغة » (٤) وأشار كثير من النحويين الى أن صيغ المبالغة هذه تفيد المبالغة والتكثير » (٥) أى تكثير تكرار الحدث ووقوعه . هذا ما أشار اليه النحاة القدامى ، ولم تكن النظرة الحديثة بعيدة عن تلك النظرة الا بمقدار التوضيح والتفصيل حين يقول الأستاذ عباس حسن « يجوز تحويل صيغة « فاعل » - وهى صيغة « اسم الفاعل » الأصلية من مصدره التعليل الثلاثى المتصرف الى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة فى معنى فعلها الثلاثى الأصلية ما لا تفيد افادة صريحة صيغة « فاعل » السالفة ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص

(١) شرح المفصل ج ٦ ص ٩٢

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٦٨

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٧٦

(٤) شرح المفصل ج ٦ ص ٧٠

(٥) حاشية الصبان ، شرح الاشمونى ج ٢ ص ٢٩٦

يزرع الفاكهة فتقول : فلان زارع فاكهة • فاذا أردنا أن نبين في صراحة لا احتمال معها ، كثرة زراعته الفاكهة ، ونبالغ في وصفه بهذا المعنى — تقول : فلان زراع فاكهة — مثلا — فكلمة « زراع » تفيد من كثرة زراعته ، ومن المبالغة في مزاولة الزراعة ما لا تفيد كلفة « زارع » مع أن الكلمتين من فعل ثلاثي واحد هو : « زرع » وكلتاها تدل على أمرين ، معنى مجرد ، هو « الزرع » وذات فعلته • ولكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد (أى فى مقدار قلته وكثرته وضعفه وقوته)^(١) ومن المؤكد أن اسم الفاعل لا يدل على الكثرة أو المبالغة أو تكرير الحدث الا باضافة كلمة أخرى فى جملة أو يكون على سبيل الافتراض ، أما صيغة المبالغة فتفيد هذه الكثرة أو المبالغة أو تكرير الحدث الا باضافة كلمة أخرى فى مرة تلو الأخرى أو واقعا بعنف ووحشية أو يتكرر كثيرا دون عنف • لهذا فأن طبيعة صيغة المبالغة تؤدي درجة الدلالة على معنى الحدث بشكل واضح • هذه الصيغ أشار النحويون الى أنها كثيرة والمشهور منها خمس صيغ فقط هى :

فعال	مفعال	فعل	فعليل	فعل
ضراب	مهذار	أكول	نصير	حذر
زراع	مزواج	ضروب	شبيه	مزق
قوال	محذار	حمول	سميع	عجل

وواضح من خلال ذكر الأمثلة أن بها مبالغة وتكثيرا للمعنى الحدث ، فهى كلمات لها دلالة خاصة وطبيعة خاصة فى الأداء الدلالي لحدثها •

هذه المعانى الحديثة الخاصة فى الصيغ السابقة تعطى لها طابعا خاصا فى عملها داخل السياق ، فاسم الفعل المرتجل منه والمنقول

(١) النحو الوافى ج ٣ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨

يعمل عمل الفعل تعديا ولزوما ولا يصرفه عن ذلك شيء . والملاحظ أنه يسمى (اسم فعل) فهو من حيث الشكل صيغة اسمية مثل : صه ، أف ، بدليل تنوينها ولأنه صيغة اسمية كان من الممكن أن يفارق الحدث الكلمة حينما يطفى معنى الاسمية على الحدث فى الأوصاف مثل الأعلام : محسود عادل وحسن وناصر وعباس ، وكذلك الأسماء التى ليست بأعلام مثل القارعة والنازلة والقاصصة أسماء للقيامه وهى أسماء فاعلين . لكن الحدث لا يفارق اسم الفعل اطلاقا مع ملاحظة الاسمية فيها ، وإذا كان المفعول فى الضيغ الاسمية العاملة عمل الأفعال لا يتقدم عليها نتيجة لضعف عملها عمل الأفعال فإن بعض النحاة أجازوا أن يتقدم مفعول اسم الفعل واستشهد الكسائى على صحة ذلك بقوله تعالى : « كتاب الله عليكم » (١) ، والمعنى « عليك كتاب الله » أى الزموه » (٢) .

وقد استشهد أيضا بقول الراجز :

يا أيها المائح دلوى دونكا

انى رأيت الناس يحمدونكا (٣)

فقد قدم الشاعر المفعول به (دلوى) على اسم الفعل دونك بمعنى (خذ) وأن أجاز النحاة هذا مع اسم الفعل فلم يجوزوه مع الأسماء الدالة على حدث الا مع صيغ المبالغة .

والملاحظ أيضا أن اسم التفضيل والتعجب لا يرفعان الاسم

(١) سورة النساء : ٢٤

(٢) شرح قطر الندى ص ٢٥٨ وشرح الشذور ص ٤٨٥

(٣) شرح شذور الذهب ص ٤٨٥ والراجز جاهلى من بنى اسيد ابن عمرو بن تميم وقيل لجارية من بنى مازن و « المائح » هو الرجل يكون فى أسفل البئر ليستقى الماء ، اما الرجل فى أعلى البئر فيسمى المائح ، ودونكا بمعنى خذ ويلاحظ أنه استخدام اسم الفعل هنا فهو يدل على الحدث بقوة ربما لأن الشاعر ظمأن .

الظاهر بل يأتي الفاعل دائما ضميرا مستترا ، يستثنى من ذلك تلك المسألة التي أطلق عليها النحويون مسألة الكحل والتي يرفع فيها اسم التفضيل الاسم الظاهر . أما معنى التعجب في الفعل فانه يعطى للفعل طبيعة خاصة للعمل ، تناسب طبيعة المعنى الخاص الذي اتخذه في سياقه ولهذا نلاحظ ما يلي :

١ - ان معنى التعجب في الفعل اللازم يحوله الى فعل متعد لمفعول منصوب به مثل : ما أحسن السماء ، وما أجمل الفتاة ، وما أفضل محمدا ، فالأفعال حسن وجمل وفضل هي أفعال لازمة في الأصل ولكن عند التعجب وجدناها نصبت مفعولا به في جملتها (١) .

٢ - معنى التعجب في الفعل المتعدي لمفعولين يجعله متعديا لمفعول واحد مثل : ما أعلم أبي . فالفعل (علم) فعل ينصب مفعولين أصليهما المبتدأ والخبر ، لكننا نجده في أسلوب التعجب هذا ينصب مفعولا به واحدا وهذا دليل على تقليل نفوذ الحدث في الجملة بعد التطور الدلالي الذي حدث في معنى الفعل من خلال المعنى الجديد .

وقد أشار ابن يعيش الى سبب ذلك قائلا « التعجب باب مبالغة مدح أو ذم ، وذلك لا يكون الا بعد تكرير ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة فحينئذ تنقله في التقدير الى (فعل) بالضم فيصير (ضرب) و (علم) كما قالوا قضوا الرجل ورمو حين أرادوا المدح والمبالغة » (٢) وتعليل « ابن يعيش » هذا في غاية الأهمية فهو يثبت أن معنى التعجب مثل معنى المدح أو الذم يقللان من نفوذ الحدث في الفعل المتعدي ليأتي المعنى الجديد ليطنى على المعنى الأصلي ، في الفعل فيؤدى الى تحويل الفعل المتعدي الى لازم وتقليل

(١) شرح المفصل ج ٧ ص ١٤٤

(٢) المرجع السابق نفسه .

الحدث فيه ، فالأفعال المتعدية التي تحولت للمدح والذم عن طريق صياغتها على وزن (فعل) بضم العين بعد دخول معنى المدح أو الذم عليها تتحول الى فعل لازم مثل : فهم الطالب ، أى أمدحه لكثرة فهمه ومثل : علم صديقى ، أى أمدحه لكثرة علمه ، فالفعل فهم الدال على المدح فعل لازم فى جملته وقبل ذلك كان متعديا حين تقول : فهمت الحقيقة ، وكذلك الفعل علم الذى كان متعديا الى مفعولين مثل : علمت الحقيقة واضحة ، وعند دخول معنى المدح عليه تحول الى فعل لازم وليس متعديا ، ولهذا يظهر الفرق بين جملة التعجب مثل : ما أعلم صديقى (تحول من المتعدى الى مفعولين الى فعل متعد لواحد) .

وجملة المدح مثل : علم صديقى (تحول من المتعدى الى مفعولين الى فعل لازم) .

٣ - وهناك نوع آخر يظل كما هو متعديا لمفعول به واحد مثل : ما أضرب محمدا لأخيه . وقد أشار ابن يعيش الى هذا النوع ^(١) .

ويلاحظ مما سبق أن الفعل اللازم يصبح فعلا متعديا الى مفعول مثل ما أجمل الطبيعة ، فالفعل (جمل) فعل لازم قبل دخول معنى التعجب عليه وعندما دخل معنى التعجب على الفعل فى صياغته الجديدة أعطاه هذا التطور قوة حديثة جعلته ينصب المفعول . والفعل المتعدى لمفعولين يصبح بعد دخول معنى التعجب فاصبا لمفعول به واحد ، والفعل المتعدى لمفعول به واحد كما هو . وهذا ما نطلق عليه « التوازن اللغوى » فمعنى التعجب قرب المسافة بين الأنواع الثلاثة حول الفعل المتعدى الى مفعولين الى فعل متعد لمفعول واحد ،

واللازم الى متعد لمفعول به واحد ، والمتعدي الى مفعول واحد بقى
 كما هو . أليس فى ذلك توازن لغوى وتبادل يدعو الى التأمل (١) ؟؟
 أما صيغ المبالغة فحدثها ذو طابع خاص — كما قلنا — لأنه يحمل
 تكثير وقوع الحدث وتكراره والمبالغة ، وهذا يعطى قوة للحدث ، ويظهر
 ذلك فى عمل صيغ المبالغة عمل الفعل ، فبينما تحتفظ الأسماء
 المشتقة العاملة عمل الأفعال بترقييها من حيث تقديمها على معمولها ،
 فإن النحاة جوزوا تقديم صيغة المبالغة عليه ، لهذا أورد النحاة قول
 سيبويه .

• « أما العسل فأما شراب » .

ينصب كلمة (العسل) على أنها مفعول به لصيغة المبالغة (شراب)
 التى تدل على كثرة الشرب وتكراره والمبالغة فيه . كذلك أوردوا
 قول سيبويه :

أكريم رءوس الدارعين ضروب (٢) .

فكلمة (رءوس) معمول منصوب لكلمة (ضروب) صيغة
 المبالغة ، كذلك أوردوا قول الراعى (٣) :

عشية سعدى لو تراءت لراهب بدومة تجر دونه وحجيج
 قلى دينه واهتاج للشوق انها على الشوق اخوان العزاء هيوج (٤)

(١) أقوم الآن باعداد دراسة عن « التوازن اللغوى » وهى ظاهرة
 لغتية نظرية فى تطور بناء الكلمات والجمل وتغيرها .

(٢) الكتاب ج ١ ص ١١١ ، شرح الفصل ج ٦ ص ٧٠ ، حاشية
 الصبان ج ٢ ص ٥٣٦

(٣) وقيل لأبى ذؤوب وهذا شطر بيت من بحر الطويل لم يشر
 أحد الى قائله على حد علمى .

(٤) البيتان من بحر الطويل (دومة) اسم مكان وهو (دومة
 الجندل) بين العراق والشام « تجر » قيل جمع تاجر ، وقيل اسم
 جمع لتاجر مثل شرب صحب سفر . والمعنى أن سعدى من جمالها
 المفرط تهيج اخوان العزاء على الشوق . اخوان العزاء : اخوان الصبر .
 انظر شرح ابن عقيل ج ٤ ص ٢ ، حاشية الصبان ج ٢ ص ٢٩٧
 شرح شواهد العينية ج ٢ ص ٢٩٧ ، وشرح الأشموني ج ٢ ص ٢٩٧

فكلمة (اخوان) مفعول به مقدم منصوب بصيغة المبالغة (هيو ج) وقد تقدم المعمول على صيغة المبالغة وذلك لقوة الحدث فيها .

كذلك أيضا نلاحظ أن النحاة يؤكدون أنه لا بد من وجود شرط الاعتماد في عمل اسم الفاعل والمبالغة واسم المفعول ، وشرط الاعتماد هذا يؤكد اعتماد الوصف العامل عمل الفعل على شيء قبله مثل الاستفهام أو النفي أو النداء أو المبتدأ أو أى شيء قبله بمعنى أن الوصف لا يكون واقعا في أول الكلام ويعمل عمل الفعل ، بل لا بد من أن يسبق بشيء ، وينبغي أن نلاحظ ما يلي :

حينما أراد بعض النحويين الخروج عن هذا الشرط وجدوا بيتا لشاعر من قبيلة طيء يعمل فيه الوصف (وهو صيغة مبالغة) دون اعتماد ولم يجدوا شاهدا لاسم الفاعل أو لاسم المفعول عاملين دون اعتماد . والشاهد الذي اعتمد عليه الأخفش في الخروج على هذه القاعدة هو :

خير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت (١)

فلفظ (خير) صيغة مبالغة على وزن فاعيل وقع الفاعل (بنو لهب) دون اعتماد على شيء قبله . وأستطيع القول ان هذا الشرط يمكن - اعتمادا على ما مضى - أن تتحلل منه في عمل صيغ المبالغة وذلك بسبب قوة الحدث فيها ، وخاصة أننا حينما نستعرض الشواهد الخاصة بعمل المشتقات تبين لنا ملاحظة ذات أهمية كبرى ، وهي أن هناك كثيرا من الشواهد الخاصة بصيغة المبالغة تأتي صيغة المبالغة في أول البيت ، فيضطر النحويون تأويل مبتدأ محذوف . ولندكر مثالين تدليلا على ذلك : قول أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم يرثي أمة بن المغيرة المخزومي :

(١) شرح قطر الندى ص ٢٧٣ وهناك خلاف حول هذا البيت

لا دامي للذكره .

ضروب بنصل السيف سوق سماها إذا عدموا زادا فانك عاقر^(١)

فكلمة (ضروب) مبالغة معمولها (سوق) جاءت في أول البيت وعملت عمل الفعل ، وقال النحويون أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو .

وقول أبيان بن عبد الحميد اللاحق :

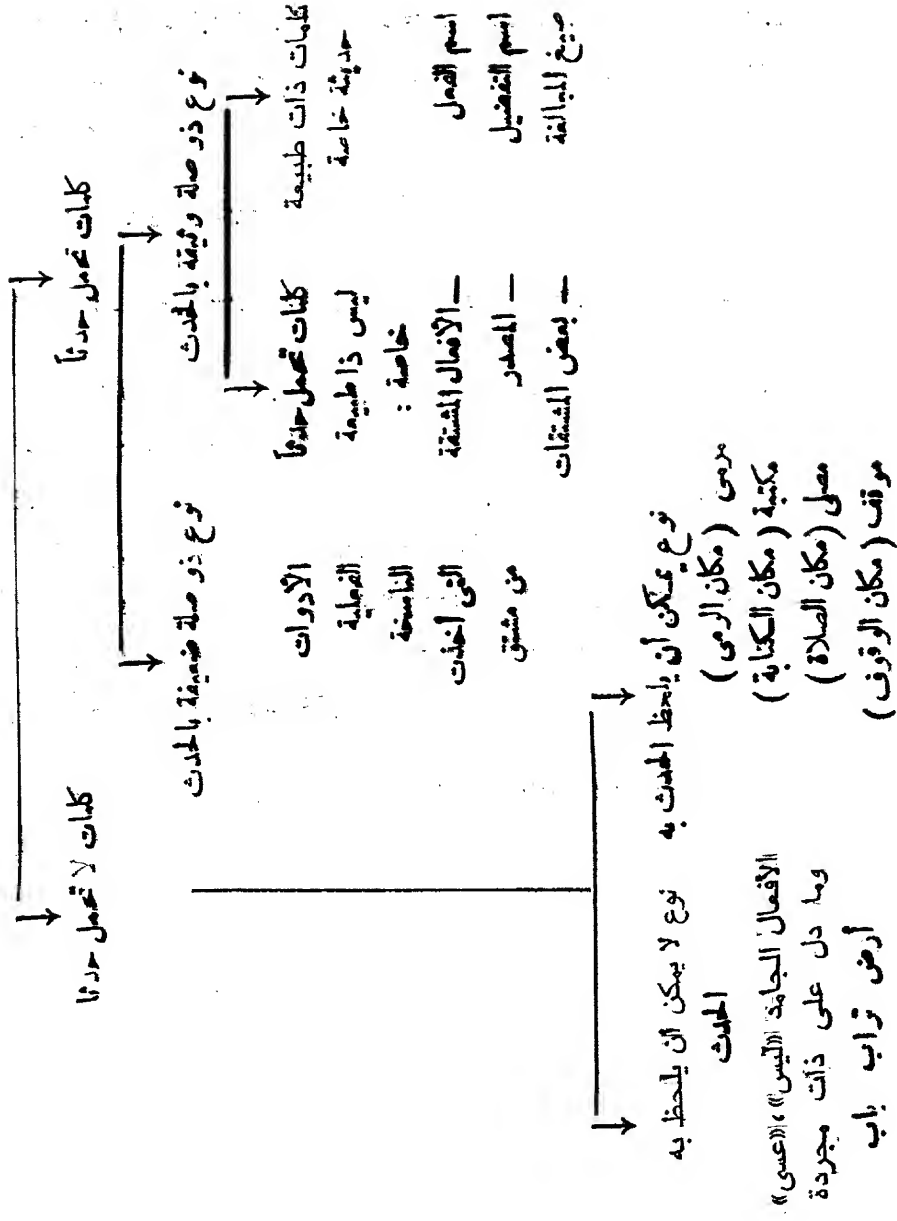
حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

فكلمة (حذر) مبالغة وهي تكثير لحذر يعمل عمل الفعل جاءت في أول البيت وعملت عمل الفعل ، وقدر النحويون لها مبتدأ محذوفاً تقديره هو ، مع ملاحظة أن كلمتي (ضروب) و (حذر) ليس لهما إلا هذا الأعراب أنهما خبران ليس إلا ، ولو كانا في موقع المبتدأ لكانا مبتدئين . ثم ما هو السر في كثرة الشواهد مع صيغ المبالغة والتي لم يتحقق فيها شرط الاعتماد ظاهراً عن بقية الشواهد التي اعتمدت على شرط الاعتماد ظاهراً دون تقدير .

وفستطيع أن تتعرف على الكلمات وعلاقتها بالحدث من خلال الجدول التالي :

(١) البيت من بحر الطويل (سوق) جمع ساق .

الحدث والكلمات



لاحظ بعض النحاة العلاقة بين جنود بعض الكلمات وخلوها من الحدث واشتقاق بعضها الآخر واقتراها بالحدث ، فعمدوا ترابطا حميما بين التصرف والحدث من ناحية ، والجمود مع سلب الحدث من ناحية أخرى يقول الدكتور كمال إبراهيم البدرى : « وقد ربط بعض النحاة بين التصرف ودلالة الحدث ، فالفعل المتصرف يفيد الحدث وغير المتصرف لا يفيد ، وقالوا بأن المسألة مطردة ، فجمود الفعل يسلبه صفة الحدث » (١) .

ومثل لذلك بأفعال المدح والذم « وما جرى مجراها من أفعال حولت لباب (فعل) يضم العين لتؤدي الغرض نفسه وهو انشاء المدح أو الذم نحو كرم زيد رجلا وعلم الرجل زيد » (٢) .

والحق ان صح هذا الكلام في نعم وبئس وليس ... فان ذلك لا يستقيم مع الأفعال التي جاءت على وزن (فعل) لافادة المدح أو الذم فحينما أقول : كرم زيد رجلا ، فإن الفعل كرم مع جموده يفيد المدح ويفيد المبالغة في الكرم مع استمراره وفي ذلك حدث اتصف به المدح وهو الكرم ، وهو مصدر الحدث المطلق . أما مع نعم وبئس فليس هناك حدث اتصف به الموصوف ، بل إن الكلمة نفسها قلل على المدح أو الذم مطلقا دون أن يكون هناك حدث معين اتصف به المدح ولهذا يحتاج الكلام الى تمييز مثل :

— نعم الوفاء سلوكا .

— بئس النفاق سلوكا .

فبئس ونعم كلمتان دلتا على المدح المطلق أو الذم المطلق دون حدث معين .

(١) الزمن في النحو العربي ص ٤٨

(٢) المصدر السابق .

ولهذا يستقيم الجمود مع عدم وجود حدث فى بعض الكلمات ،
ولا يستقيم مع البعض الآخر مثل : فهم • شرف • ضرب • خبث •
كرم ••• الخ من هذه الأفعال التى تحولت الى صيغ جامدة لافادة
المدح أو الذم مع مراعاة الحديث الكامن فى جوهر الكلمة قبل تحويلها
الى هذه الصيغة •

كما أنه ليس شرطاً أن تكون الكلمة المشتقة التى جاءت على هيكل
الفعل محتوية على حدث • فالفعل (كاد) الماضى يأتى منه المضارع
كما فى قوله تعالى (١) : « يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسه فار » وقيل
إن اسم الفاعل يأتى منها أيضاً كما ورد فى قول الشاعر :

أموت أسى يوم الرجام وائى يقينا لزهى بالذى أنا كائد (٢)

فقد جاء من الفعل كاد اسم الفاعل (كائد) بمعنى مقارب وتقدير
العبرة كما قال النجويون أنا كائد آتية ومه ذلك لا يحتوى على حدث •
والحق أننا لا بد أن نفرق بين نوعين من الجمود :

١ - الجمود الضيغى •

٢ - الجمود الأسلوبى •

أما الجمود الضيغى فيوجد منذ بادىء الأمر فى الصيغة ، ولهذا
لا تصرف فيها من قريب أو بعيد ، وهذا الجمود جمود ثابت ، فلا تصرف
فى الصيغة •

وهذا النوع من الكلمات لا حدث فيه على الإطلاق ، فهى كلمات
جامدة فى معناها بمعنى أنها لا تصرف دلالياً فيها ، وكذلك جامدة فى

(١) سورة النور - آية : ٣٥

(٢) الرجام : اسم موضع • شرح الصبان ٢٦٥/١ ، وشرح الاشمونى

لفظها فلا يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول ... الخ . وذلك مثل :
 نعم وبئس وليس وكرب وطقق واخلوق وحرى وماخلا وماعدا وماحاشا
 ... الخ ، وإن اتفق بعضها مع كلمات أخرى في الجذر اللغوى مثل
 نعم التى للمدح والفعل نعم (بكسر العين) ينعم ومنه العيش الناعم
 والنعيم . قال تعالى : « وجوه يومئذ ناعمة لسمعها راضية » (١) . ومثل :
 فلان يعيش منعما ... الخ .

والحق أن معنى النعيم لا يعنى بالضرورة المدح فيمكن أن يقال :
 فلان يعيش حياة ناعمة منعمة لكنه مكروه من الفقراء . ولا تعارض
 بين المعنيين . فلو أنه كان ممدوحا فى المعنى الأول لم يكن مكروها
 فى المعنى الثانى فدل على أن معنى (ناعم ، منعم) لا يعنى بالضرورة
 المدح . وكذلك الفعل (بئس) و (بؤس) قال تعالى : « وآخذنا الذين
 ظلموا بعذاب بئس » (٢) وفلان بائس ومبتئس ... الخ . فحين
 نقول : فلان مبتئس ندعو الله أن يفك كربته . ولا تناقض بين معنى
 الابتئاس والدعوة بفك كربته ، فلو كان الابتئاس هنا دما لم يكن هناك
 داع للدعوة له أن يفك الله كربته . فمعنى المدح أو الذم وجد مع
 هذه الأفعال الجامدة . ولهذا فارق الفعل الدلالة على الحدث والزمن
 معا ، فالحدث وإن حاولنا لمحه لا نجده من خلال دلالة الفعل على
 الوصف فدلالة الوصف طغت على معنى الحدث فى مثل هذه الأفعال .
 أما (ليس) فهى كلمة تدل على النفى وليس بينها وبين طبيعة
 الفعل علاقة من حيث اللفظ أو المعنى فليس فى اللفظ ما يدل على
 فعليته الا قبوله تاء المتكلم وتاء التأنيث وكونه على ثلاثة أحرف مفتوحا
 آخرها وهى علامات شكلية كلها لا تثبت له فعلية لعدم وجود حدث
 به فهو أداة ، وهو مما يبعده عن الفعلية جوهرها ، وسكون وسطه
 يبعده عن الفعلية شكلا وهو من وجهة نظر ابن يعيش فعل يقول عنه

(٢) الفاشية : ٨ ، ٩

(١) الأعراف : ١٦٤

« وجب أن لا يخرج عن أبنية الأفعال »^(١) ويفترض أصلا للمفصل حين يقول : « قلنا ان أصله ليس على فعل بكسر العين ، فيكون من قبيل صيد البعير اذا رفع رأسه من داء ، وكان قياسه أن تقلب الياء فيه ألفا لتحركها واقتحاح ما قبلها على حد باع وسار الا أنهم لما لم يريدوا تصرف الكلمة أبقوها على حالها ثم خففوها بالاسكان على حد قولهم فى كتف كتف ، وفى فخذ فخذ وألزموها التخفيف لعدم تصرفها ولزوم حالة واحدة »^(٢) .

والحق أن ابن يعيش كان يفترض شيئا خياليا لا يقوى أمام التساؤلين التاليين :

١- أين الحدث الكامن فى العمل ؟ فالفعل لا بد من أن يدل على حدث اذا كان فعلا حقيقة .

٢- ما هو سبب التخفيف ؟ فكلمتا فخذ وكتف خففتا بسبب التنوين الذى يثقلهما مع ضم أو كسر آخرهما . أما (ليس) فليس فيها ما يثقلها لكى يخفف وسطها بالتسكين ، بل حسب قواعد التخفيف التى ذكرتها فى رسالتى للدكتوراه ان الكسر مع الياء يمكن اللسان من نطق الكلمة بشكل لا يدعو الى الثقل وهى بذلك تكون أخف من ليس ؛ حيث لا يتمكن اللسان من ضغطة نطقية على الياء الساكنة .

وبهذا ثبت أن كلمة (ليس) أداة للنفى وليست فعلا . وكذلك كلمة « عسى » وليست هذه الكلمات أفعالا بسبب عدم وجود الحدث ولكنها أدوات لها عمل خاص . والدليل على ذلك ما ورد عند ابن يعيش فى كلمة نعم الذى بعدها هو فعلا جامدا . فلو أننا اعتبرناه فعلا جامدا لازما لكات الجملة مفيدة بوجود نعم والفاعل بعدها لأن هذه هى طبيعة الفعل اللازم مثل : نعم محمد ، لكن

(١) شرح المفصل ١١٢/٧

(٢) شرح المفصل ١١٢/٧

ابن يعيش يقول « ولو قلت نعم زيد لم يكن فى اللفظ ما يدل على المعنى الذى استحق به زيد المدح ، لأن لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع ، ولفظ زيد أيضا لا يدل اذا كان اسما علما وضع للترقية بينه وبين غيره فأسند الى اسم الجنس ليدل على أنه ممدوح أو مذموم فى نوع من الأنواع » (١) .

وفستطيع أن تقارن بين معنى كل من الجملتين التاليتين :

— جاء محمد .

— نعم محمد .

فالأولى تعطى دلالة واضحة ومعنى واضحا نستطيع أن نقف عليه . أما الجملة الثانية فتعطى معنى المدح دون دلالة على المعنى الذى استحق به محمد المدح ، كما أشار الى ذلك ابن يعيش فى نصه السابق كما لو قلنا :

— كان محمد .

ولذا يتضح المعنى حين نقول نعم محمد رجلا . أو كان محمد موجودا ... الخ .

فالكلمة (نعم) هنا أصبحت أداة تقييد المدح مثل (كان) التى هى أداة ناسخة تقييد الزمان فقط ، ولا يعنى أن يطلق عليها النحويون (فعلا) وهى تحمل حدثا ، لأنهم يفرقون بذلك بين الأداة الحرفية مثل : لم . لن . لا ... الخ . والأداة الفعلية مثل : كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وما خلا وما عدا وما حاشا ... الخ . فهم لا يقولون بأنها فعل لأنها تحمل حدثا وزمنا ، بل لأنها جاءت على هيكل الفعل والا فأخبرنى بالله عليك أى حدث فى كلمة عسى . ليس .

ما عدا . ما خلا . ما حاشا . بش . كل هذا يؤكد أن هذه الكلمات أطلق عليها النحاة أفعالا مع تجاوز واضح لمعنى الفعل .

ثانيا - الجمود الأسلوبى :

ويعنى هذا النوع من الجمود عدم القدرة على التصرف فى شكل الصيغة التى آلت اليه . وهذا النوع من الجمود (جمود طارىء) وهو عكس النوع السابق وهو الجمود الثابت ، ويتمثل هذا النوع من الجمود الطارىء فيما يلى :

١ - جملة المدح والذم التى جاءت عن طريق الفعل الذى صيغ على وزن (فعل) بضم العين من فعل ثلاثى متصرف تام عن طريق القياس مثل : علم من الفعل (علم) ويفيد المدح لكثرة العلم ، و (فهم) من الفعل (فهم) ويفيد المدح لكثرة الفهم وكذلك (ضرب) يفيد الذم لكثرة الضرب والمبالغة فيه ، وهذا النوع من الأفعال يتحول من المتصرف الى الجامد فى جملته الجديدة ، فلا نستطيع أن نأتى باسم الفاعل من هذه الأفعال مع المحافظة على معنى المدح أو الذم ، لأن الفعل فى هذه الحالة يحمل شكلا معينا ومعنى معينا فلو تحول الى شكل آخر لعاد الى معناه الأساسى ، والحق ان الحدث لم يفارق هذا النوع من الأفعال بل يلمح فيه الحدث وهو الذى يمدح من أجله أو يذم من أجله فالفعل (فهم) لا يبعد عنه معنى الفهم ، والفعل (علم) لا يبعد عنه معنى العلم ، وكذلك الفعل (ضرب) لا يبعد عنه معنى الضرب . بل ان كل ما فى الأمر أن معنى المدح أو الذم دخل الصيغة من أجل الكثرة والمبالغة التى اتصف بها الموصوف بالمعنى .

أما الأفعال التى جاءت على وزن (فعل) منذ بادى الأمر مثل : فسق ، خبث ، شرف ، كرم . فأنا أعتقد أنها تحمل معنى يشير الى ملحه أو ذمه لا لشيء خارجه ، بل لطبيعة المعنى ، وهذا المعنى يتصف به الممدوح أو المذموم دون تغيير فى شكل الصيغة . فهذه الأفعال لازمة تفيد الوصف ولهذا لا تختلف فى طبيعتها عن المدح أو الذم فقط

أو عند المدح أو الذم المقترنين بالوصف • فكلا المعنيين يوجدان بصيغة واحدة وعلى شكل جملة واحدة • ولهذا يظل الحدث مستمرا مع الفعل دون تخلف عنه كبقية الأفعال التي تغير شكلها حين ضم عينها ، وعلى هذا يكون هذان النوعان من الأفعال مرتبطين بالحدث إضافة الى معنى المدح أو الذم ، والدليل على ذلك أننا نبحث عن الفاعل ، أى فاعل الحدث الكامن فى الفعل وهذا عكس الأفعال الجامدة جمودا ثابتا كما فى ليس وعسى • واخلونى • كرب • وطفى • الخ ، فأننا نبحث عن اسمها وخبرها ، كذلك عكس الأفعال المتصرفة التي تستخدم أدوات لتحديد هيئة الجملة مثل كان وأخواتها أو كاد فنبحث أيضا عن اسمها وخبرها الا اذا تضمنت معنى فعل حدثى فنبحث لها عن الفاعل فى هذه اللحظة مثل كان التامة فى مثل قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » (١) وكان هنا بمعنى (وجد) ، مثل : كان الله ولم يكن شئ قبله بمعنى وجد الله ولم يوجد شئ قبله ، وفى هذه الحالة نبحث عن الفاعل لأن كان أعطت دلالة أخرى أو تضمنت معنى آخر •

وهذا أيضا مخالف لنعم وبئس التي طفى المدح والذم عليهما فتحولتا من التصرف (نعم) بكسر العين و (بئس) بفتح الأول وكسر الثانى - الى الجمود ، والدليل أيضا أننا نبحث فى جملة المدح أو الذم عن الفاعل بالرغم من عدم وجود حدث ، وذلك مراعاة لأصل الفعلين قبل طغيان معنى المدح والذم عليهما •

٢ - صيغتا التعجب :

وهما من الجمل الجامدة جمودا أسلوبيا • فعند ارادة التعجب تظل الجملة على شكلها القياسي فلا تتغير عن الوضع التي آلت اليه • ويبرز معنى التعجب ولا يزايل الفعل معنى الحدث الأصلى :

(١) البقرة : ٢٨٠

وصيغتا التعجب القياسيتين هما :

• ما أفعله — أفعَل به •

ولا بد من استمرار الجملتين على هذين الوضعين حتى يظل معنى التعجب قائماً في أية جملة تحتوى على معنى التعجب بالإضافة الى معنى الحدث الأصلي الذى طغى عليه المعنى الجديد وهو معنى التعجب •

فحينما أقول : ما أكرم حاتماً •

فقد تعجبت من « كرم » حاتم ، فالكرم هو الحدث الأصلي فى معنى الجملة لكن معنى التعجب من هذا الكرم جاء وطفى عليه فأخفاه بعض الشيء ، وكل من يقرأ هذه الجملة يلفت نظره معنى التعجب مباشرة لوجود الجملة على هذا الشكل • لكن الملاحظ أن الجملة لم يزايلها معنى الكرم وهو الحدث الأصلي فى الجملة •

كذلك لو قلنا : أكرم بمحمد •

فالجملة تفيد التعجب مع وجود الحدث الأصلي فى معنى الجملة وهو الكرم •

كذلك لو قلنا : ما أجمل الطبيعة أو أجمل بالطبيعة •

فالجمال قائم فى الحالتين وجاء معنى التعجب وطفى على المعنى الأصلي فأصبح التعجب من جمال الطبيعة أقوى من وصف الطبيعة بالجمال •

ويمكن أن يطلق على ذلك (طغيان المعنى) وهو أمر مألوف فى اللغة • فحينما طغى معنى المدح على الفعل نعم فقد ثبت لفظ الفعل على شكل معين وتحول من التصرف الى الجمود كما قلنا من قبل ، وكذلك

مع الأفعال التى تحولت على وزن فعل بضم العين لافادة المدح أو الذم
مثل : علم • فهم • الخ • فقد وجدنا الفعل يتحول من التصرف الى
الجمود ، كذلك حينما تحولت الجملة داخل نسق معين من معنى الوصف
الى معنى التعجب تحول الفعل فى جملته من التصرف الى الجمود •

ومن النحاة القدامى الذين ربطوا بين التصرف والحدث أبو بكر الزيدى
فقد نقل عنه قوله « أما الأفعال التى لا تتصرف فهى التى لم تؤخذ من
الحدث ولا يكون فيها اسم فاعل ولا مضارع »^(١) وبهذا الربط
يكون نعم وبئس فى استعمال المدح والذم فعلين لا يتصرفان لخروجهما
عن الأصل فى الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهها الحرف »^(٢)

والحقيقة التى يقرها جميع النحاة هى أن المعنى الصرفى للأفعال
هى الدلالة على الحدث والزمن معا ، ولذلك يكون معنى الحدث
والزمن (معا) هما معنى الفعل ويكون معنى الحدث أو الزمن هو
جزء من معنى الصيغة الفعلية ، بل إن الحدث هو المعنى البارز الذى
تتمحور حوله الجملة وليس الزمن بدليل تغير زمن الفعل لطبيعته
التي لم تتغير عند تنوع التراكيب ودخول أداة تفيد تغيره الزمنى •
بل إن بعض الأدوات تحول المضارع الى ماض ، والمضارع على
صيغته التى لم تتغير مثل (لم) ، وبعض الأدوات تعطى للماضى صورة
المستقبل البعيد الذى يمكن أن يتحقق أو لا مثل (اذا) • أما الحدث
فلا يتغير ، فهو واحد للفعل فى كل التراكيب ويحتاج الى توجيهه فقط
عن طريق تغيير الصيغة من ماض الى مضارع الى أمر أو تحويل هيئة
الحدث على شكل معين ، بحيث يضاف الى جملته شئ يوجهه الى
وجهة معينة •

(١) نقلا عن كتاب الزمن فى النحو العربى ص ٤٨

(٢) حاشية الصبان ٢٦/١ وقد أشار الى أن الشاطبى أقر ذلك •

وانظر ابن يعيش فى شرح المفصل ١١٢/٧

ولهذا لسنا مع من يذهب الى أن جوهر الفعل ليس الحدث ، بل هو الزمن يقول د. مالك يوسف المطلبى « ان أهم ميزة يختص بها الفعل تبعاً لهذا ليست مادته فهذه مسألة وجدت في المصدر ، بل ان ميزته تكمن في أنه يعبر عن الزمن • فجوهر الفعل الزمن » (١) •
والحق أن هذا الكلام تنقصه الدقة والاحكام لما يأتي :

أولاً - لو كان جوهر الفعل هو الزمن ، كما قال الباحث ، لاستطعنا أن نحكم على الألفاظ الدالة على الزمن المطلق بأنها أفعال ، اذ هي ألفاظ زمنية بحتة مثل : ساعة - يوم - سنة - عام - دقيقة - دهر ... الخ •
وبما أن هذه الكلمات يحكم عليها بأنها أسماء لا أفعال فلن يكون جوهر الفعل هو الزمن وحده •

ثانياً - يقول الباحث ان أهم ميزة يختص بها الفعل ليست مادته فهذه مسألة وجدت في المصدر ، ولو كان ذلك صحيحاً لاستطعنا أن نحكم على المصدر حينما يكون في تركيب دال على الزمن بأنه فعل مثل : السفر غداً فالحدث موجود والزمن موجود ، لكن المصدر لا يكون فعلاً مع وجود الزمن داخل التركيب •

بناءً على ما مضى نستطيع أن نقول ان الحدث والزمن يقفان على قدم المساواة في معنى الفعل ، وأنها وجهان لعملة واحدة ، ولا نستطيع أن نفصل بينهما عند التحدث عن دلالة الفعل ، ولو حاولنا أن نرى أيهم أكثر ظهوراً في معنى الفعل سنجد الحدث الثابت ، فالزمن متغير كما قلنا وينبغي الكشف عن امكانيات تلك الصيغة التي يعد الزمن واحداً منها ، فليس صحيحاً أن نبحث عن عنصر واحد داخل بنية ما ، غاضين النظر عما يجاوره من عناصر أخرى •

وعلى هذا يتحول المصدر (اسم الحدث) الى فعل عن طريق تغيير

البناء بحيث يتضمن الزمن الى الحدث معا ليكون الفعل ، وهذا التغيير فى البنية من اسم الحدث الى الفعل يتم فى اطار قانون يحكمه للوصول الى الصيغة الفعلية ، بل أن هناك من الباحثين من يشير الى أن دلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية يقول الدكتور فاضل مصطفى الساقى (١) :

« ان المعنى الصرفى للأفعال بشكل عام هو الدلالة على الحدث والزمن معا ، ودلالة الفعل دلالة ضمنية ، ومعنى الزمن أو الحدث هو جزء من معنى الصيغة الفعلية ، وهما بلا شك وظيفتا الفعل الصرفية » .

معنى ذلك أن الحدث لا يمكن اهماله بأى حال من الأحوال فى معنى الفعل . صحيح أن الحدث يمكن أن يوجد فى الاسم ، لكن الحدث فى الاسم يرتبط بصيغة معينة وكذلك لا يرتبط بزمن صرفى من خلال الصيغة ، بل من خلال السياق ، أما الحدث فى الفعل فهو موجود فى كل الصيغ دون استثناء .

وفى نهاية الأمر نستطيع أن نخرج بأن الصيغ التى تحتوى على حدث لا تتساوى فى دلالتها من حيث قوة الحدث أو ضعفه ، واعماله أو اهماله وأن العلاقة ضعيفة بين الجمود وخلو الكلمة من الحدث ، والاشتقاق واحتواء الكلمة على حدث ، وأن طغيان معنى على معنى له دور كبير فى جمود الكلمة سواء كان الجمود صيغيا أو أسلوبيا .

(١) اقسام الكلام العربى ص ٢٠٤

مصادر البحث ومراجعته

- ١ - أقسام الكلام العربى بين الشكل والوظيفة - د. مصطفى فاضل الساقى - مكتبة الخانجى - القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٢ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الألفية - مطبعة عيسى الحلبي (بدون تاريخ) .
- ٣ - الزمن فى النحو العربى - د. كمال ابراهيم البدرى - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - دار أمية للنشر - الرياض .
- ٤ - الزمن واللغة - د. مالك يوسف المطلبى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- ٥ - شرح ابن عقيل على الألفية - الادارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٦ - شرح الأشمونى على الألفية - مطبعة عيسى الحلبي (بدون تاريخ) .
- ٧ - شرح شذور الذهب لابن هشام - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - المركز الاسلامى للطباعة والنشر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، الطبعة ١٥ .
- ٨ - شرح شواهد العينى - مطبعة عيسى الحلبي (بدون تاريخ) .
- ٩ - شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام - تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية (بدون تاريخ) .
- ١٠ - شرح المفصل لابن يعيش - ادارة الطباعة المنيرية بمصر (بدون تاريخ) .
- ١١ - الكتاب - سيبويه - تحقيق : عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .